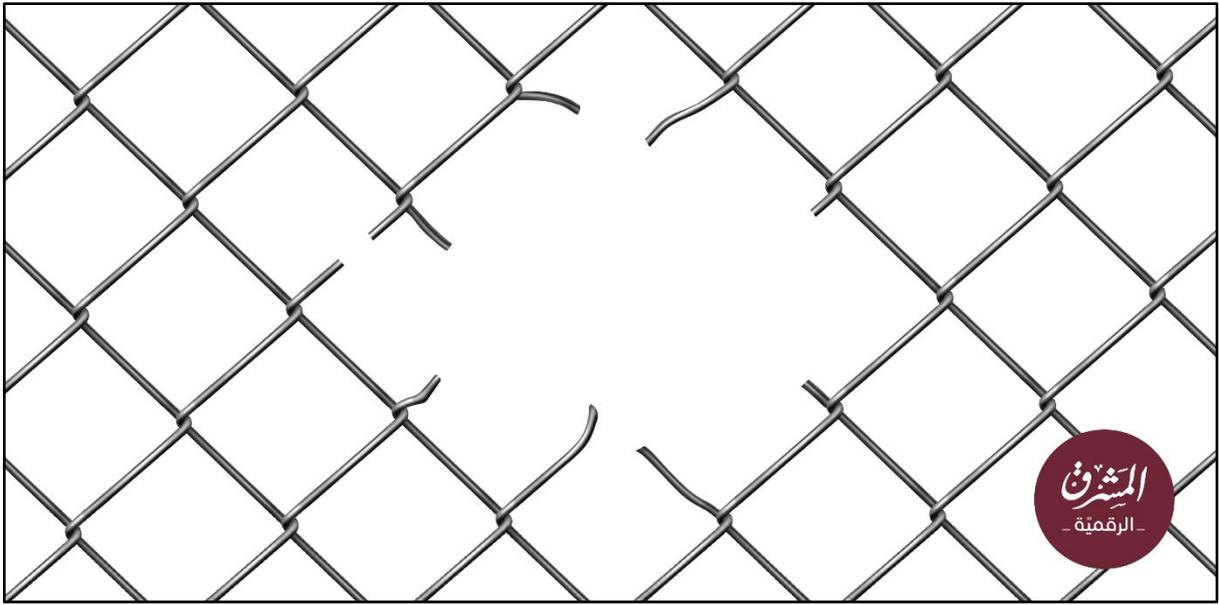


الطائفية والانتماء الديني في لبنان

الأب صلاح أبو جوده اليسوعي*



لا يسمح الفكر الأصولي بالعبور من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية، بل يُعمّم عقيدته الجامدة.

مقدمة

إنّ الطائفية حالة تتجاوز مجرد الانتماء الديني في الإطار اللبناني. فهذا الانتماء يُعرّف عادةً باعتناق الفرد تقليدياً دينياً معيّناً، على أن يفهم التقليد في هذا الموضوع بمجموعة نصوص وعقائد وطقوس واحتفالات وقيم دينية وأخلاقية وتقاليد تشاركتها جماعة دينية خاصة، وتسلمها من جيل إلى جيل، ولها أثرها في طريقة تنظيم الحياة اليومية والحياة العبادية على السواء. ومما لا شكّ فيه أنّ نواة الطائفية في لبنان تقوم على هذا التعريف. فالطوائف الثماني عشرة التي يعترف بها الدستور اللبناني هي في أصلها مجموعات دينية. غير أنّها تطوّرت على نحوٍ باتت فيه مجموعات "فوق-وظيفية" (supra-functional) كما يسمّيها علماء الاجتماع اليوم؛ بمعنى أنّها تنسبُ إلى نفسها وظائف تتجاوز الوظائف المحصورة بشؤون العبادة والأخلاق. وقد اتخذ هذا التطور بُعداً قانونياً وسياسياً خاصاً في ظلّ حكم الإمبراطورية العثمانية التي حكمت بلدان

* النائب الأول لرئيس جامعة القديس يوسف وعميد كلية العلوم الدينية في الجامعة نفسها.

شرق البحر المتوسط منذ القرن السادس عشر إلى القرن العشرين. فاعتمدت نظام "الملة" الذي ساهم في تحويل الجماعات الدينية إلى طوائف تتمتع باستقلال ذاتي في حقول شتى، وتشارك في ترتيبات الحكم الطائفية، لا سيما تلك التي اعتمدت لحل النزاعات في جبل لبنان. وأدى هذا التحول إلى تقوية شعور الانتماء إلى الطائفة التي باتت كياناً سياسياً واجتماعياً، لا دينياً وحسب، على حساب شعور الانتماء إلى الدولة، وأضعف دور الدين نفسه، إذ حدّه في إطار جيوسياسي ضيق، وأفقده بعده الإنساني العالمي.

أولاً - تداخل المدني والسياسي في الاحتفالات الدينية والرموز الدينية

يمكن أن نلاحظ تداخل العناصر المدنية والسياسية والدينية والطائفية، في الاحتفالات الدينية وفي الرموز الدينية. فتلك الرموز والطقوس تتخذ بسهولة طابعاً سياسياً جمعويًا أو طائفيًا، على نحو يخدم النزاعات أو المطالب الطائفية الآنية، ويضيف على الأوضاع الاجتماعية-السياسية نفسها بُعداً دينياً أو حتى قدسياً فيصبح البعد الاجتماعي-السياسي مترابطاً ارتباطاً متيناً بالبعد الديني، وهذا ما يميّز الحالة الطائفية. وبكلام آخر، يُنتج الترابط بين المجتمع المدني والنواة الدينية تكويناً اجتماعياً سياسياً متماسكاً، لا يسمح بالانصهار الوطني، ويُسهّل توظيف العامل الديني سياسياً. وفي الواقع، إنّ تراكم الخبرات الطائفية ولدت وتولّد شعوراً بولاء غامض إلى الطائفة، إذ ينطوي في وقت واحد على عناصر دينية وتقليدية واجتماعية وسياسية، زمنية ولاهوتية، بصرف النظر عن إيمان الأفراد أو عدم إيمانهم.

وينعكس هذا الواقع على العلاقات بالطوائف الأخرى، إذ يصبح الكلام على علاقات أو تواصل أو تحالفات أو عداوات أو نزاعات بين "نحن" و"هم". غير أنّ هذا الكلام بالجمع يُخفي أحكاماً سابقة وصوراً منمنطة تُعمّم بسرعة في أثناء الأزمات، والملاحظ في هذه الحالة أمحاء الفرد الذي يصبح خاضعاً لانتمائه الطائفي مع ما يمثّله من مواقف وخيارات وقرارات تتخذها مرجعيات الطائفة الأقوى، وأمحاء دور الدين الإنساني الأساسي كما سبق القول، إذ يخضع هو أيضاً لتلك الحالة، بل ويوظف في خدمتها. وهذا التوظيف السلبي للبعد الطائفي الجمعي نجده يسود على نحو لا يسمح برؤية النواحي الإيجابية في التعددية الدينية، ولا تلاقي الأديان على قيم إنسانية وروحية صلبة.

ويؤدّي تماثل اللبنانيين بانتمائهم الطائفي، لا إلى أمحاء الفرد كما سبق القول وحسب، بل إلى زيادة قيمة الهوية الجموعية الطائفية، واكتساب الممارسة الدينية في الكثير من الأحيان بُعداً نفسانياً واجتماعياً أكثر منه ديني. يقول نواف سلام في هذا الصدد: "إنّ ممارسة بعضهم الشعائر الدينية وازدياد عدد الذين يكتفون سلوكهم وفقاً لتلك الشعائر - وهذه ظاهرة نلاحظها بوجه خاص في وقت التوتر والأزمات بين الطوائف - ليست بالضرورة علامة تقوى. فإجمالاً لا دخل للإيمان بذلك. فمن طريق ممارسة الشعائر والاحتفالات الدينية، لا يتمّ البحث حقيقةً إلا عن تثبيت الهوية الطائفية الشخصية. فالأمر يتّصل بشكل من الأشكال التي تظهر من خلالها النرجسية الجماعية، في حين أنّ الدينامية الجماعية تنتج بالأحرى عن "الخليط النفسي والاجتماعي" الذي هو العصبية بحسب نظرية ابن خلدون".¹

¹ SALAM Nawaf, 1998, La condition libanaise. Communauté, citoyen, Etat, Beyrouth : Dar An-Nahar pp. 26-27. (ترجمة المؤلف).

في ٢٥ آذار ٢٠٢٣، أصدر الرئيس ميقاتي قراراً بتأجيل العمل بالتوقيات الصيفي؛ فجاءت ردود الفعل طائفية بامتياز وبسرعة فائقة. فظهرت حينها الاصطفافات الطائفية، وقد حركتها أولاً المرجعيات الدينية والسياسية قبل التحاق القواعد الشعبية بها. وكان يكفي بضع ساعات لتتجلى شدة تأصل الشعور الطائفي في لبنان وإمكانية تفاقمه على نحو يهدد بسهولة بالغة استقرار البلاد. ولا عجب، ذلك أن الدولة لم تطوّر شعوراً وطنياً واضحاً وقوياً عابراً للطوائف، بل بقيت تعكس تركيبة الحكم الطائفية.

على أن هذا الانتماء الطائفي الذي يخضع الدين بقدر ما أن الدين يمثل نواة الطائفية الصلبة، يولد الانطباع بأن الهوية الطائفية تبقى مكتفية بذاتها وجامدة في ما خص العلاقة بالآخر أو الآخرين، وقابلة للتطور في إطار عناصرها الدينية والثقافية الذاتية فقط، فتبدو بذلك وكأنها امتداد للأصل. وكأن "نحن" اليوم تمثل "نحن" الأمم. غير أن هذا البعد الجوهري (essentialiste) للهوية الطائفية الذي يولد الشعور بثباتيتها (fixisme) يناقض طابع الهوية الوطنية المحكوم بالدينامية ويمنع بلورته؛ وبالتالي، يمنع تطور الشعور الذي يلزم الهوية الوطنية. فبالرغم من أن العناصر التي تصوغ تلك الهوية هي نفسها التي تكون الهوية الطائفية إلى حد بعيد، مثل التاريخ والجغرافيا والثقافة واللغة وغيرها، فإن تفاعل هذه العناصر بمعزل عن البعد الجوهري يجعل الهوية الوطنية والشعور الذي يعبر عنها في حركة مستمرة، أي لا يمكن أن يعرفا الجمود. ذلك أن التفاعل القائم على الخبرات المشتركة الإيجابية والقيم المشتركة الناتجة من هذه الخبرات، ومركزية المصلحة الفردية والخير العام، أي ما يحسن حياة كل مواطن وحياة الجميع، يرافق تطور الحياة الدائم. وعلى سبيل المثال، فإن اختبار اللبنانيين الحريات الفردية والعامّة، والانفتاح الثقافي، والتعاون الاقتصادي، وسلبية الطائفية ونتائجها الكارثية على حياتهم الشخصية والجماعية، يمثل قاعدة متينة لتطوير هوية وطنية وشعور وطني صرف، لا طائفي. غير أن الشعور الطائفي السائد بقوة، الذي يتغذى من النواة الدينية الصلبة التي تحولت من الشمولية إلى الخصوصية الضيقة، ومن مواقف السياسيين الطائفيين الذين تعتمد زعامتهم على استمرار الطائفية، يمنع تفتح الهوية الوطنية والشعور الملازم إياها.

ثانياً - نتائج النزعة المعرفية الضيقة في فهم الدين

إضافة إلى ما تقدم، فإن تلك النواة الدينية الصلبة في الإطار الطائفي، تُلخص بسببها النزعة المعرفية الضيقة في فهم الدين، وهي في الغالب تتركز إلى نواة ثابتة تولد آراء مقولبة أو أفكاراً جامدة، وتهتمش الناحية الإنسانية التي يُفترض أن تُوضع العقائد الدينية في خدمتها، لا العكس، ما دام الدين أياً كان هدفه يطوّر الإنسان والإنسانية بطريقة سليمة. وفي الواقع، إن وظيفة النواة الدينية على هذا النحو تجعلها إلى حد بعيد "أصولية"، إذ تراها تقوم على تمسك بتعليم ديني يُعدّ كاملاً وواضحاً ووافياً تجاه تحديات الحياة ومسائله، وتسهّل ممارسة العنف الذي قد يكون نفسياً أو معنوياً أو فكرياً أو في بعض الحالات جسدياً، على خلفية قدسية التعاليم التي تروّج بصفقتها الحقيقة الوحيدة، وأهلية معتقدها على الحكم على الآخرين وأخلاقياتهم وأعمالهم وعاداتهم. وفي الواقع، تتخذ تلك التعاليم شكل تلقين ينمي الناحية العاطفية عند أتباع الدين، لا العقل النقدي العلمي، ويخلق عندهم موقف طاعة عمياء للمرجعيات الدينية والسياسية التي تبدو لهم أنها تجسد مصلحة الطائفة وتضمن استمرارها. ولا عجب أن تبرز مواقف دينية-سياسية أو سياسية

مستندة إلى الدين، بل وحركات أو أحزاب هي أصولية بالفعل، إذ يمثّل الصراع في الزمن الحاضر مسألة وجودية لها. فلا لا يمكن تصوّر الحياة من دون نزاع مع عدوّ، بحيث إنّ القضاء على العدو يعني بحدّ ذاته تحقيق المشروع الأصولي. غير أنّ هذه العملية تُقحم المتدينين في دورة لامتناهية من تجديد العزم على الانتصار على خصمٍ هو، في نهاية الأمر، لا يُهزَم ولا ينقرض، إذ إنّ وجوده لا يفارق الحياة نفسها. وبمعنى آخر، تحتاج الأصولية الدينية - السياسية إلى خلق عدوّ في حال غيابه، لأنّ قضيتها نفسها ترتبط بحالة عدا.

في ضوء ما تقدّم، يصبح للعدوّ أو الخصم "الضروري" وجهان: وجه أول واقعي راهن يتمثّل بالشخص أو المرجعية أو التيار الفكريّ أو الدولة التي تعاديه تلك الأصولية؛ ووجه ثانٍ مجهول لأنّه على صلة بما ليس له وجود إلاّ بصفته حالة لا غنى عنها في الفكر الأصوليّ الدينيّ - السياسيّ. غير أنّ هذا البُعد الجوهريّ، الذي يُضفي على الخصم، يفتح بدوره على بُعدٍ أخرويّ غامض، إذ إنّ الانتصار على الخصم، في نهاية المطاف، لا ينحصر في مكان وزمان، بل هو هدف أخرويّ أو إسكاتولوجيّ. وانطلاقاً من هذا الواقع، يُربط الخصم "الواقعي" بشكل غامض في هذا الفكر الأصوليّ بالبُعد الأخرويّ. غير أنّ هذه الحالة تمنع إمكانية لقاء الآخرين على أسس إنسانية مشتركة، تحول دون مصالحتهم أو التعاون معهم أو مصادقتهم بصدق وثبات؛ فإنّ موقف العدا من الآخرين المختلفين لا يَنبج من سبب طرفي، بل هو متّصل ببعدٍ جوهريّ أخرويّ مطلق. وفي الواقع، إنّ ترابط البُعدين الواقعيّ والطرفيّ والأخرويّ الغامض ترابطاً وثيقاً، لا يترك لأتباع الأصولية فسحة كافية لفهم الصراعات الإنسانية فهماً موضوعياً برغماتياً على نحو يسمح بفهم "الآخر الخصم" أيضاً فهماً موضوعياً، وليس بطريقة مبتورة لا ترى فيه إلاّ وجه عدوّ تسهل شيطنته ويجب القضاء عليه.

تؤدّي النظرة الأصولية المصبوغة بالإسكاتولوجيا إلى الزّمن الزاهن إلى تصنيف نظريّ وعمليّ إلزاميّ للنّاس بين أعداء وأتباع؛ أي يصبح هذا التّمييز قاعدة التّعاطي مع الآخرين، وأساس وضع السياسات وتحديد التّصرّفات على اختلافها. ولكن فضلاً عن افتقار هذه النظرة إلى الموضوعية المذكورة سابقاً، فإنّها تمتاز بتبسيط ساذج وشديد الخطورة للوجود الإنسانيّ والتّاريخ وتكوين المجتمعات. ذلك أنّ هذه الأمور شديدة التّعقيد بحيث تجعل كلّ ما هو ناتج من البشر أشبه بكيانات مركّبة بسبب تداخل العناصر المختلفة في نشأة الحياة والبُنى الاجتماعية والسياسية والثقافية، وتُبرز أهميّة التّفاهات وسيلةً لا غنى عنها، لا للحفاظ على الحياة البشرية فحسب، بل لتطوّرها أيضاً.

غير أنّ النزعة الأصولية الدينية - السياسية، التي تقوم على عقيدة جامدة تفسّر الوجود بكلّ أبعاده، وتغلّب العاطفة على العقل في نشرها، تجعل من المستحيل أن ينشأ مجتمع على أساس التّفاهات وتلاقي المصالح. ذلك أنّ أحاديثها ترفض وجود حقائق أخرى، وأشكالٍ مجتمعية أخرى؛ وبالتالي، لا مكان لآلية التّعاقد على أساس المساواة وقبول التّنوع والحوار. وبكلام آخر، لا يسمح هذا الفكر الأصوليّ بالعبور من الحالة الطبيعيّة إلى الحالة السياسيّة من خلال اجتماع عقلائيّ على المصالح المشتركة، بل يُعمّم بتبسيط شديد عقيدته الجامدة بصفاتها الشّكل الوحيد الصّالح للحياة البشرية، باتكال على قوة العاطفة في تجيش الجموع وإثارة غضبها وعداوتها تجاه الآخرين الذين يعيقون تحقيق المشروع الإلهيّ بل ويحاربونه. وبقدر

ما يلاقي الخطاب التّجيشيّ نجاحًا، تتقوّى وحدة الجماعة الأصوليّة، لأنّ اختلافاتها الداخليّة وتناقضاتها تضعف وتتلاشى بفضل التّركيز على العدو الخارجيّ.

خلاصة

هل يجب العمل على فصل البُعد الجوهريّ للهويّة الطائفيّة، الذي يجعل اللبنانيين ينظرون دائمًا إلى الماضي، ويضعهم على نحوٍ دائمٍ إزاء مخاطر الأصوليّة الدنيّة - السّياسيّة، عن حقيقة ما يختبرونه على أرض الواقع ويحثّهم على النّظر بموضوعيّة إلى الحاضر وإلى المستقبل في ضوء خيرهم الفعليّ؟ الجواب هو بالإيجاب بكلّ تأكيد. غير أنّ هذا الفصل لا يعني نكران البُعد الجوهريّ، بل فرصة لتميّز نواته الدنيّة من العوامل الطائفيّة اللاحقة. فيمكن الدّين، وقد تحرّر من سجن الطائفيّة، أن يضطلع بدوره الإيجابيّ الذي يلاقي، في الواقع، ديناميّة الهويّة الوطنيّة.

ثبت المراجع

RABBATH Edmond. *La Constitution libanaise. Origines, textes et commentaires*, Beyrouth : Publications de l'Université libanaise, 1982.

SALAM Nawaf. *La condition libanaise. Communauté, citoyen, Etat*, Beyrouth : Dar An-Nahar, 1998.

SANSAL Bousalem. *Gouverner au nom d'Allah*, Paris : Gallimard, 2013.

VINSONNEAU Geneviève. *L'identité culturelle*, Paris : Armand Colin, 2002.